

تقرير مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام ،،

يسر مجلس الإدارة أن يرحب بكم اجمل ترحيب ويقدم لكم التقرير السنوي الثامن والعشرون والذي يتضمن خلاصة اعمال الشركة وشركاتها التابعة بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وخطتها المستقبلية للعام القادم 2018.

أثرت الاوضاع السياسية والاقتصادية المتقلبة والازمة الخليجية على نتائج اعمال شركتنا واستثماراتنا بسوق قطر.

كما ان بورصة عمان لاتزال تعاني من ركود بالأسعار مقارنة بأسعار عام 2016 ، حيث انخفض المؤشر 2% وذلك يعود بشكل أساسي لغياب الصناديق الاستثمارية والحوافز الاقتصادية و قلة السيولة بالسوق.

حضرات السادة الكرام ،،

بعد هذه المقدمة يسرنا أن نشير الى أهم اعمال الشركة لعام 2017 ؛

أولاً: الإيرادات التشغيلية :

بلغت الإيرادات التشغيلية خلال هذا العام ما قيمته 1,359,151 دينار مقابل 1,073,938 دينار عام 2016 وذلك بسبب زيادة بعض الإيرادات والفوائد البنكية وإيرادات بيع الأسهم وإيرادات فوائد بيع السندات. بالرغم من ذلك فقد بلغت خسارة السنة بعد الضريبة مبلغ (363,073) دينار مقابل ربح مقداره 148,523 دينار العام الماضي بما فيها الدخل الشامل ويعود ذلك لإنخفاض الاسعار ببورصة قطر بسبب الاحداث السياسية وركود السوق المالي في عمان رغم استثمارنا المتنوع.

ثانياً: المصاريف الادارية والعمومية الموحدة :

بلغت المصاريف الادارية مبلغ 437,512 دينار مقابل 450,023 دينار العام الماضي ، أما مصاريف القضايا بلغت 629,271 دينار منها مبلغ 183,346 دينار يخص شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية بالاضافة الى مصاريف قضايا البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) والتي بلغت 445,925 دينار في حين بلغت المصاريف القضائية مبلغ 88,039 دينار العام الماضي ، هذا و نؤكد إستمرار مجلس الإدارة السعي للحفاظ و عدم التنازل عن أي من حقوق المساهمين من خلال السعي لتحصيل مبالغ من تصفية وبيع موجودات البنك اللبناني الكندي ، بالإضافة إلى تحصيل مبالغ مقابل القضايا المرفوعة من قبل شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية.

ثالثاً: حقوق المساهمين :

بلغت حقوق مساهمي الشركة في 2017/12/31 مبلغ 20,447,202 دينار مقابل 20,757,038 دينار العام الماضي وبلغت القيمة الدفترية للسهم مبلغ 1.268 دينار.

رابعاً : موجودات الشركة :

بلغت موجودات الشركة في 2017/12/31 مبلغ 22,366,617 دينار مقابل 22,428,340 دينار العام الماضي حيث حافظت الشركة على موجوداتها تقريبا بنفس القيمة.

خامساً: بنك ترست الجزائر :

استمرت الشركة بالمساهمة بينك ترست الجزائر بعدد 63,450 سهم في رأسمال البنك (قيمة السهم الواحد 10,000 ديناراً جزائرياً) تكلفتها ثابتة منذ عام 2005 وحتى 2017/12/31 عند 3,667,857 دينار. وقد قام البنك بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 بلغت حصة الشركة منها مبلغ 229,616 دولار امريكي مقابل 299,895 دولار امريكي في العام الماضي ، و يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي.

سادساً : قضايا البنك اللبناني الكندي LCB (تحت التصفية) :

بعد اتهام ادارة الخزانه الامريكية البنك اللبناني الكندي LCB بالقيام ببعض عمليات تبييض الاموال ، قررت ادارة البنك بتاريخ 2011/3/3 تصفية البنك وبيع كافة موجوداته ومطلوباته لمصلحة بنك سوسيتيه – لبنان – بمبلغ 580 مليون دولار امريكي وفق بعض الشروط والضمانات.

بعد ذلك قام بعض مساهمي البنك اللبناني الكندي ، ومجموعة ممن يملكون 24% من رأس المال البنك (الاقلية) ومن ضمنها الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين برفع عدة قضايا ضد البنك و رئيس مجلس ادارته ومديره العام ومدقق حساباته تتعلق بعمليات فساد ومخالفة القوانين وتعليمات مصرف لبنان.

ولا زالت هذه القضايا مرفوعة في لبنان ودولة الامارات العربية المتحدة ضد مصفي البنك وكذلك بعض المدراء الذين تولوا ادارة احدى الشركات التابعة للبنك في ابو ظبي ودبي ، وذلك بانتظار صدور الحكم بها. اما فيما يتعلق بالدعوى المدنية العامة المقامة بتاريخ 2015/12/14 في مقاطعة نيويورك و هي دعوى تعويض بيع اصول وخصوم البنك مقامة من قبل الاقلية ضد القيمين على ادارة البنك في ذلك الوقت وبعض الاشخاص المذكورين في تقرير الخزانه الامريكية ، بتاريخ 2016/7/14 بدأت المراسلات بين السفارة الامريكية في بيروت ووزارة العدل الامريكية تمهيدا لتبليغ المدعى عليهم ، وتم ابلاغ غالبية المدعى عليهم بواسطة وزارة العدل اللبنانية بتاريخ 2018/1/22 قدمت الاقلية معارضتها على رفوع المدعى عليهم الشكلية.

علما أن الاقلية الذين يملكون 24% من رأسمال البنك تعمل جاهدة بتكليف مكاتب المحاماه المشهورة في عدة دول وكذلك الخبراء الماليين والمستشارين لدراسة ملف البنك واصدار تقارير مالية وقانونية واقامة الدعاوي ومتابعتها أملين بتحقيق نتائج ايجابية لصالح الشركة في المستقبل.

سابعاً : قضايا شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية :

1/7 – ان شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية (شركتنا التابعة) قد قامت بالافصاح الى هيئة الاوراق المالية عن كافة القضايا المرفوعة عليها او منها وذلك بشكل دوري بموجب كتب رسمية وافصاحات عن كافة القضايا (كتاب الافصاح رقم 197/م.ع بتاريخ 2017/07/12 وكتاب رقم 12/م.ع بتاريخ 2018/01/09).

2/7 – القضايا المرفوعة من الشركة

الرقم	البيان	عدد القضايا	مبلغ الدعاوى / دينار
1	المحامي رامي الحديدي	6	1,169,704
2	المحامي فراس المومني	13	469,013
3	مكتب اللوزي وزريقات	1	8,389
المجموع			1,647,106

3/7- القضايا المرفوعة على الشركة

الرقم	البيان	عدد القضايا	مبلغ الدعاوى / دينار
1	المحامي رامي الحديدي	21	1,752,878
2	المحامي رامي الحديدي(تحكيم)	10	1,232,493
3	المحامي فراس المومني	1	4,581
4	المحامي على الضمور	1	-
المجموع			2,989,952

4/7 – سبق وان افصحنا في التقرير السنوي لعام 2016 عن القضايا المرفوعة على الشركة (الام والتابعة) او المرفوعة منهما.

5/7 – بالنسبة للشركة القابضة (الشركة الام) لا يوجد اي قضايا على الشركة او من الشركة خلال عام 2017.

ثامناً : الأرباح المدورة و التوصية بتوزيع أرباح :

إن مجلس إدارة الشركة يحرص على تحقيق عائد لمساهمي الشركة و بالأخص بالظروف الإقتصادية الصعبة التي تمر بها منطقتنا ، و عليه و بعد أن إطلع مجلس الإدارة على تقرير إدارة الشركة بخصوص إمكانية توزيع أرباح من رصيد الأرباح المدورة و رأي مدقق الحسابات بهذا الشأن بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية و حيث أن الأرباح المحققة المجمعة تشكل ما قيمته 1,640,980 دينار أردني من مجمل الأرباح المدورة البالغة 1,940,980 دينار أردني كما في 2017/12/31 و الباقي يشكل أرباح غير محققة ، قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة بالموافقة على توزيع ما نسبته 10% من رأسمال الشركة كتوزيعات نقدية بواقع 100 فلس لكل سهم و بقيمة إجمالية 1,612,500 دينار أردني و إبقاء ما تبقى من أرباح في الأرباح المدورة.

كما إستعرض المجلس إقتراحات بعض المساهمين بالأخذ بعين الإعتبار إمكانية تخفيض رأس مال الشركة بنسبة معينة يتم دراستها وفق الوضع المالي للشركة ، و بعد البحث و التداول بهذا المقترح آخذين بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية الراهنة و التي تؤثر بشكل سلبي على حقوق المساهمين في حال تقرر بيع بعض الإستثمارات المالية أو العقارية للشركة ، و عليه تقرر عدم إعتبار هذا المقترح متاحا حالياً في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام إعادة نقاش هذا الأمر في حال تغيرت هذه الظروف و تغير تأثيرها السلبي على إستثمارات و حقوق المساهمين و ذلك من خلال إجراء دراسة موسعة لأثر هكذا قرارات على إستمرارية الشركة و الآلية المقترحة للتجهيز لها.

تاسعاً : الخطة المستقبلية :

1/9- تعمل الشركة على زيادة الإيرادات بتنوع الإستثمارات والاستثمار بالاصول الجيدة ذات المردود المرتفع.

2/9- خفض المصاريف العامة وزيادة الأرباح.

3/9- تحصيل الارصدة المدينة المستحقة على عملاء شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية من خلال رفع القضايا لدى المحاكم .

4/9- متابعة القضايا المرفوعة على عدد من مساهمي البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) والتي مازالت مرفوعة لدى القضاء.

حضرات السادة الكرام ،،

بناء على إجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ 2018/03/05 ، قرر مجلس الإدارة الدعوة لإجتماع الهيئة العامة العادية الثامن و العشرون ، و تم إرسال هذه الدعوة لجميع المساهمين المسجلين في وقت النشر بالإضافة إلى نشر الدعوة أصولاً متضمنة لجدول الأعمال التالي :

- (1) تلاوة وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- (2) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و الخطة المستقبلية لعام 2018 و المصادقة عليهما.
- (3) سماع تقرير مدقي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و المصادقة عليه.
- (4) مناقشة الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و المصادقة عليهما.
- (5) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من رأسمال الشركة.
- (6) إبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- (7) تعيين أو إعادة تعيين مدقي حسابات الشركة للسنة القادمة و تحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
- (8) إعلام الهيئة العامة بإستبدال أعضاء مجلس الإدارة المُمثلين عن شركة ترست العالمية للتأمين – البحرين و تثبيتهم عوضاً عن المُمثلين السابقين بسبب وفاة أحدهما و إستقالة الآخر.
- (9) أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال و تدخل في نطاق أعمال الإجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراج هذا الإقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الإجتماع.

وختاماً فإن مجلس الادارة يشكر حضوركم وثقتكم كما يشكر جميع الموظفين والعاملين على جهودهم متمنين لشركتنا كل التقدم والازدهار.

مجلس الإدارة